مصر تتعثر.. وتونس تتقدم

يتوجه الناخبون فى تونس إلى صناديق الاقتراع بعد غد آملين فى إنجاز خطوة كبيرة نحو تحقيق أهداف ثورتهم، فى الوقت الذى تتعثر فيه خطواتنا فى مصر ونعود إلى الوراء بأكثر مما نتقدم. ولذلك تنطوى المقارنة بين أحوال مصر وتونس الآن على دلالات عميقة المغزى.

فكثيرة هى أوجه الشبه بين البلدين تاريخاً وحاضراً. ولذلك لم تكن مصادفة أن الربيع العربى بدأ فيهما، وأن ثورتيهما السلميتين نجحتا فى إسقاط رأس النظام فى وقت قياسى (28 يوماً فى تونس و18 يوماً فى مصر).

غير أن هذه المشتركات لم تمنع اختلاف المشهد الراهن. فما إن أُطيح برأس النظام فى البلدين حتى تفرقت بهما السبل فى المرحلة الانتقالية.

وبالرغم من كثرة المشاكل التى تواجه كلاً من البلدين، تبدو الصورة فى تونس أفضل بدرجة ما. وقد يتمكن التونسيون من تحقيق إنجاز يمكن البناء عليه فى انتخابات المجلس الوطنى التأسيسى بعد غد، فى الوقت الذى لا يزال فيه الضباب مخيما فى مصر قبل أقل من شهرين على عملية انتخابية طويلة ومضنية يُفترض أن تبدأ فى 28 نوفمبر القادم.

فقد كانت أخطاء إدارة المرحلة الانتقالية فى تونس أقل نسبياً منها فى مصر. ولا يعنى ذلك أن الطريق كان ممهداً فى تونس التى واجهتها مشاكل لا تقل حدة عما عانته مصر. فقد مضى كل من البلدين فى طريق شديد الوعورة.

ولكن خريطة هذا الطريق كانت أكثر وضوحا فى تونس حيث تم التوافق مبكرا على صيغة تجمع بين الموقفين اللذين حدث اشتباك سياسى وإعلامى حاد بين أنصارهما فى مصر، وهما «الانتخابات أولا» و«الدستور أولا». توافقت الأحزاب والقوى السياسية والحكومة الانتقالية على انتخاب مجلس تأسيسى يضع مشروع الدستور الجديد ويقوم بدور البرلمان خلال فترة إعداد هذا المشروع، ثم تُجرى انتخابات برلمانية ورئاسية فور إصدار الدستور.

وساهم ذلك فى تحسين الأجواء العامة والاستعداد للانتخابات بثقة أكبر مقارنة بالوضع فى مصر. فعلى سبيل المثال لا يسأل أحد هناك عما يحدث إذا اشتد العنف فى هذه الانتخابات. ولكن هذا السؤال مطروح فى مصر كل يوم.

وكانت مشاركة الأحزاب والقوى السياسية فى رسم خريطة الطريق، من خلال الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسى، عاملا أساسيا ساهم فى بناء توافق وطنى على هذه الخريطة بالرغم من مشاكل الاستقطاب وعدم الثقة والانفلات الأمنى وغيرها مما يعانى المصريون مثله. ورغم أن التطرف الدينى ظهر فى تونس فى مناسبات عدة آخرها اعتداء عناصر من حزب التحرير الإسلامى على قناة فضائية خاصة بثت فيلما يجسد الذات الإلهية قبل أيام، فهو معزول سياسيا ولا يمثل خطراً. ولذلك لم يحل الانقسام بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية الرئيسية دون بناء توافق بشأن خريطة الطريق على نحو أزال بعض الضباب الذى خيَّم فى سماء تونس فى بداية المرحلة الانتقالية، بخلاف الحال فى مصر حيث لا يزال هذا الضباب كثيفاً.

كما أصبحت خريطة الطريق فى تونس أكثر وضوحا فى منتصف سبتمبر عندما وقع معظم الأحزاب الأساسية وثيقة «إعلان المسار الانتقالى» بتوافق بين القوى الإسلامية، وفى مقدمتها حزب النهضة، والأحزاب العلمانية وأهمها «الديمقراطى التقدمى» و«الديمقراطيين الاشتراكيين». وتم التفاهم على هذه الوثيقة فى النهاية بخلاف الحال فى مصر حيث لايزال الصراع حاداً على وثيقة للمبادئ الدستورية.

وإذا نجحت الانتخابات الوشيكة فى تونس، فستحقق تجربتها فى الانتقال إلى نظام ديمقراطى تقدماً ملموساً فى الوقت الذى يتعثر فيه مثل هذا الانتقال فى مصر ويدخل نفقاً جديداً بعد تصاعد الخلاف بشأن تسليم السلطة إلى حكم مدنى منتخب، وتفاقم المشكلة الطائفية التى بلغت مستوى لا سابق له فى أحداث ماسبيرو الأسبوع الماضى.

وبالرغم من صعوبة تحديد قضية مفصلية واحدة تفسر هذا الفرق بين حال البلدين فى ضوء تفاعلات المرحلة الانتقالية، فربما نجدها فى طريقة إدارة هذه المرحلة، وعدم اليقين بشأن إمكان إنهائها فى وقت معقول، فضلاً عن ضعف الثقة بين القوى السياسية.

ولذلك فإذا نقلت انتخابات الأحد المقبل تونس إلى مرحلة أكثر تقدما، أصبح علينا أن نحاسب أنفسنا فى مصر جديا وأن نشعر بالخجل لأنهم يتفوقون علينا فى إدارة المرحلة الانتقالية ويقتربون من تحقيق أهداف «الربيع العربى» التى يبدو أننا نبتعد عنها يوما بعد يوم؟